



تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي الرئيسية

" دراسة حالة شركة أجروميك للتنمية الزراعية بالفيوم "

(مقرر التدريب الميداني) مقدم من

باسم علاء شعبان
احمد محمد صابر
امام على جمعة
احمد عادل صابر

إشراف

ا.د/ عبد العظيم محمد
د. أيمن شيلابي

د. محمود عبد السلام

الفرقة الرابعة

قسم الاقتصاد

شعبة إدارة الأعمال والمشروعات الزراعية

٢٠١٤ - ٢٠١٥

رقم الصفحة	المحتويات
٤	<u>مقدمة</u>
٥	• مشكلة الدراسة .
٦	• أهداف الدراسة.
٧	• الطريقة البحثية ومصادر البيانات.
٧	• تنظيم الدراسة.
٨	<u>الباب الأول : المفاهيم الأساسية والدراسات المرجعية</u>
٨	<u>فى تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي.</u>
٨	❖ الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.
٨	أولاً: مفاهيم وتعريف ذات الصلة بالتسويق.
١٢	ثانياً: مفاهيم وتعريف ذات صلة بمستلزمات الإنتاج الزراعي.
١٩	❖ الفصل الثاني: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة.
١٩	- الدراسات السابقة الخاصة بالتقاوي.
٢١	- الدراسات السابقة الخاصة بالأسمدة الكيماوية.
٢٣	- الدراسات السابقة الخاصة بالمبيدات.
٢٥	<u>الباب الثاني : الوضع الراهن لمستلزمات الإنتاج النباتي في مصر</u>
٢٥	أولاً: الوضع الراهن لمستلزمات الإنتاج النباتي في مصر.
٢٥	ثانياً: مزايا وعيوب شراء مستلزمات الإنتاج النباتي من المصادر
٣٠	الحكومية و القطاع الخاص.
٣١	ثالثاً: المسارات (المسالك) التسويقية لبعض مستلزمات الإنتاج النباتي.

رقم الصفحة	المحتويات
٣٣	<u>الباب الثالث : دراسة ميدانية لشركة أجروميك للتنمية الزراعية.</u>
٣٣	❖ مقدمة عن الشركة.
٣٤	❖ رؤية ورسالة وأهداف الشركة.
٣٥	❖ الهيكل الإداري للشركة.
٣٥	❖ التوصيف الوظيفي.
٣٦	❖ تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
٣٨	❖ التحليل الاقتصادي لشركة أجروميك للتنمية الزراعية.
٤١	• التوصيات الخاصة بتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي.
٤٣	• المراجع.

مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة في مصر كما يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الدخل الزراعي، حيث تبين ارتفاع صافي قيمة الدخل الزراعي في ٢٠١٣/٢٠١٢ بنسبة ٦.٨%، ليبلغ قيمته ٢٠٣.٨ مليارات جنيهه مقابل ١٩٠.٨ مليار جنيهه خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وأرجع أسباب الزيادة إلى زيادة صافي الدخل النباتي بمساهمته بنسبة ٦٩.٦٣% من صافي الدخل الزراعي، يليه صافي الدخل الحيواني بنسبة ٢١.٦٠%، وأخيرا صافي الدخل السمكي بنسبة ٨.٧٧%. كما أن قيمة الإنتاج الزراعي زادت بنسبة ٥.٦% لتبلغ ٢٨٢.٤ مليار جنيهه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل قيمة ٢٦٧.٤ مليار جنيهه عام ٢٠١٢/٢٠١١. نسبة الإنتاج النباتي بلغت ٥٨.٤% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ويليهما الإنتاج الحيواني بنسبة ٣٤.٦%، ثم الإنتاج السمكي بنسبة ٦.٩%، وأخيرا المنتجات الحشرية بنسبة ٠.١%. أما عن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي فقد ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بنسبة ٢.٦%، ليبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي ٧٨.٦ مليارا خلال الفترة المذكورة مقابل ٧٦.٦ مليار جنيهه خلال فترة المقارنة، حيث كانت أعلى نسبة من قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي تمثلت في الإنتاج الحيواني بنسبة ٦٨.٤%، وتليها مستلزمات الإنتاج النباتي بنسبة ٢٩.٤%، ثم مستلزمات الإنتاج السمكي بنسبة ٢.٢%. الأمر الذي يستوجب أهمية دراسة مستلزمات الإنتاج النباتي^(١).

وتهدف تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي كأحد أهم محاور إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة، وتعد مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي من أهم عناصر الإنتاج النباتي والتي تلعب دورا

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيان منشور بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٥.

أساسيا في التنمية الزراعية لما لها من دور فعال في زيادة الإنتاجية الزراعية - سواء من المحاصيل الغذائية أو العلفية - فضلا عن أهمية الأسمدة الكيماوية في تحسين خواص التربة كأحد أهم مستلزمات الإنتاج الضرورية لتعويض النقص في العناصر الغذائية المستنفذة من الأرض الزراعية بالإضافة إلى أن التقاوي الجيدة والتي يمكن التوسع في استخدامها تؤدي إلى حدوث زيادة في الإنتاج الزراعي. أما بالنسبة للمبيدات فاستخدامها يؤدي إلى التقليل أو القضاء على الآفات والحشرات التي تسبب خسائر كبيرة في الإنتاج الزراعي^(١).

كما أن تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي قد مر بعدة مراحل من حيث تدخل الدولة في التسويق يأتي في مقدمتها:

فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي حيث قامت الدولة بدعم وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكمية والسعر المناسبين لاحتياجات الزراع، يليها فترة (١٩٨٧ - ١٩٨٩) حيث حدث فيها إصلاح هيكل الأسعار والتخفيف من قيود التسويق، وتخفيض دعم مستلزمات الإنتاج ، وأما الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) حيث حدث فيها تقلص دور مؤسسات القطاع العام في توزيع مستلزمات الإنتاج وخفض الإعانات الائتمانية وإصلاح هيكل إنتاج وتسويق التقاوي. وأخيرا الفترة (١٩٩٥ - حتى الآن) فقد أخذت عدة صور لتوزيع مستلزمات الإنتاج النباتي بدأت بدور نشط لبنك التنمية والائتمان الزراعي فقط ، ثم تلتها تساوى دور كل من بنك التنمية والائتمان الزراعي ، والجمعيات التعاونية الزراعية، والتجار بواقع الثلث لكل منهما.

مشكلة الدراسة:

لقد ترتب على حزمة وسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي العديد من الظواهر الاقتصادية ، منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي ورغم تعدد الآثار السلبية إلا أن أهمها انحصر في : اتجاه الدولة نحو تخفيض ثم إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقبة النباتي متمثلاً في التقاوي والأسمدة الكيماوية والمبيدات، والحيواني متمثلاً في الأعلاف المركزة والأدوية البيطرية. ولقد ترتب على

(١) جيهان محمد ابراهيم العفيفي ، " دراسة اقتصادية لتسويق مستلزمات الانتاج الزراعى فى ظل سياسة الإصلاح الأقتصادي " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بمشهر ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٢ .

ذلك حدوث ارتفاع ملحوظ ومستمر فى أسعار المستلزمات بصفة عامة، والأسمدة الكيماوية بصفة خاصة . وازداد الأمر تعقيداً مع ضعف القدرة المالية للزراع بصفة عامة ولصغارهم بصفة خاصة. ثم حدوث خلل فى سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي خاصة فى ظل تصدير الأسمدة المنتجة محلياً، والارتفاع الملحوظ فى سعر الدولار للأسمدة المستوردة من الخارج. والمنافسة الشديدة بين القطاع الرسمي والقطاع الخاص فى تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي. وكذلك تعدد صور ومصادر مستلزمات الإنتاج وصعوبة التمييز بينها. وانتشار تجار المستلزمات دون وجود رقابة صارمة شجع على الاستغلال وانتشار الغش والتدليس.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية لتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وذلك من خلال دراسة كل من:

١. الوضع الراهن لمستلزمات الإنتاج النباتي في مصر.
٢. مميزات وعيوب المصادر الرسمية وغير الرسمية لمستلزمات الإنتاج النباتي.
٣. تطور كمية وقيمة مستلزمات الإنتاج النباتي فى الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٣)
٤. التعرف على المسارات (المسالك) التسويقية لمستلزمات الإنتاج الزراعي.
٥. محاولة وضع رؤية اقتصادية مستقبلية لصناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي في مصر في ظل الأوضاع الاقتصادية والإنتاجية والتسويقية الراهنة.
٦. دراسة ميدانية لإحدى الشركات الزراعية بالمنطقة وهى شركة أجروميك للتنمية الزراعية وتتضمن الدراسة الآتى:-

- نبذة عن الشركة ، والهيكل الإداري لها.
- التقييم الاقتصادي للشركة .
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات .
- أهم المشكلات التي تواجه الشركة ومحاولة حلها

الطريقة البحثية ومصدر البيانات:

اعتمدت الطريقة البحثية للدراسة على استخدام بعض أدوات التحليل الوصفي والكمي، وذلك للوصول إلى أهداف الدراسة. وتعتمد الدراسة لتحقيق أهدافها على نوعين من البيانات .

أولا البيانات الثانوية: والتي تم الحصول عليها من البيانات المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الإحصائية بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، وأخرى غير منشورة من ديوان عام المحافظة ومدرية الزراعة بمحافظة الفيوم.

ثانيا البيانات الأولية: والتي تم الحصول عليها مباشرة من شركة اجروميك، ومن استمارات الاستبيان الخاصة بعملاء شركة أجروميك والتي تم جمعها ميدانياً من العملاء.

تنظيم الدراسة:

اشتملت الدراسة على ثلاثة أبواب رئيسية ، علاوة على مقدمة تبين أهمية البحث والمشكلة البحثية بالإضافة الى أهداف البحث والطريقة البحثية ومصادر البيانات والتوصيات والمراجع ، فيتناول الباب الأول المفاهيم الأساسية والدراسات المرجعية فى تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي ويتكون من فصلين : الفصل الأول عبارة عن الإطار النظري للدراسة، أما الفصل الثاني فقد تناول العرض المرجعي للدراسات السابقة. أما بالنسبة للباب الثاني فيعرض الوضع الراهن لمستلزمات الإنتاج النباتي في مصر. وأخيراً يتناول الباب الثالث دراسة ميدانية لإحدى الشركات الزراعية بالمنطقة وهى شركة أجروميك للتنمية الزراعية.

الباب الأول

المفاهيم الأساسية والدراسات المرجعية في تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي

تمهيد:

يشتمل هذا الباب من الدراسة على فصلين الأول يتضمن إطاراً نظرياً يبين أهم المفاهيم والتعاريف العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، أما الفصل الثاني فيشتمل على عرضاً مرجعياً لبعض الدراسات السابقة التي تناولت تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

يشمل الإطار النظري للدراسة أهم التعاريف والمفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالتسويق بصفة عامة ، وأخرى ذات الصلة بمستلزمات الإنتاج الزراعي .

أولاً: مفاهيم وتعريف ذات الصلة بالتسويق:

يهتم الجزء التالي من الدراسة بإلقاء الضوء على تعريف كل من التسويق ، والتكاليف التسويقية ، والنفقات التسويقية ، والمستويات السعرية ، والانتشار السعري ، والهوامش التسويقية ، والتعليق السعرية ، وتعريف السوق وغيرها من الموضوعات .

تعريف التسويق^(١): هو أداء جميع أنشطة الأعمال المتضمنة في تدفق السلع والخدمات من مناطق الإنتاج الزراعي الأولى حتى تصبح في يد المستهلكين النهائيين. وكل فرد ينظر إلى التسويق من الناحية الخاصة به والتي تهمة :

أ- **المستهلك** : يردي أن يحصل على كل شئ بأقل الأسعار.

ب- **المزارع** : يريد أن يحصل على اعلي فوائد من بيع منتجاته.

(١) محمد ذكي جمعة (دكتور) ، " محاضرات في التسويق الزراعي المتقدم "، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٩ .

ت- المنشآت التسويقية : تريد أن تحصل على أفضل الأرباح مقابل ما تقوم به من أنشطة.

كما يعرف التسويق: على أنه جميع أوجه النشاط والجهود التي تبذل للعمل على انتقال وتدفق السلع والخدمات من مراكز إنتاجها إلى مستهلكيها النهائيين. ويوجد تعريف آخر للتسويق الزراعي: هو مجموعة الوظائف والخدمات التسويقية التي ينبغي أن تؤدي من أجل انتقال المنتجات الزراعية من المزارعين إلى المستهلكين النهائيين بهدف إشباع رغباتهم وحاجاتهم.

أهمية التسويق الزراعي⁽¹⁾: يهدف التسويق إلى توفير النواتج الزراعية لمستهلكيها في الوقت والشكل والحجم المناسب وبالأسعار المناسبة ، ولما كانت السلع الزراعية تتصف في غالب الأحيان بكون الحجم وسرعه التلف فقد بلغ الفاقد من بعضها أكثر من ٦٠% من كمية الناتج منها ، وهذا يعنى أهمية مرحلة التسويق للنواتج الزراعية وضرورة الاهتمام بالدراسات التسويقية بهدف رفع كفاءة الجهاز التسويقي حتى يتحقق زيادة في رفاهية المجتمع ، حيث يترتب على خفض التكاليف التسويقية تحويل هذه المبالغ المتوفرة إلى كل من المنتج الزراعي في صورة زيادة في أسعار نواتج الزراعة ، والمستهلك في صورة أسعار أقل للسلع التي يشتريها ، او قد يترتب على رفع كفاءة الجهاز التسويقي تحسين نوعية الخدمات التسويقي تؤدي إلى زيادة دخل المنتجين الزراعيين وزيادة القيمة الحقيقية للدخل النقدي للمستهلكين.

التكاليف التسويقية: هي النفقات الفعلية اللازمة لتحريك السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك مستوفاة بذلك شروط الشكل والمكان والزمان المرغوب فيه .
- التكاليف التسويقية تشمل التكاليف الثابتة والمتغيرة الفعلية التي تتكبدها الهيئات التسويقية.

النفقات التسويقية: هي التكاليف التسويقية مضافاً إليها الأرباح غير الطبيعية وفي المدى الطويل وفي ظل المنافسة الحرة تتعدم الأرباح غير الطبيعية لتصبح التكاليف

(١) محمد نكي جمعة (دكتور) ، مرجع سابق ، ٢٠٠٩ .

مساوية للنفقات وتعتبر النفقات التسويقية هي الأكثر وضوحاً وعملياً ولها صور وأشكال كثيرة .

المستويات السعرية: تتعدد المستويات السعرية لمستلزمات الإنتاج الزراعي الا انه يمكن حصرها في أربعة مستويات سعرية :-

- **سعر المنتج:** هو تكلفه انتاج السلعة مضافا اليها كافة الرسوم والضرائب المفروضة على السلعة مطروحا منها الدعم والإعانات أن وجدت اي سعر تسليم باب المصنع وقد يحدث أن يكون سعر المنتج هو سعر تسليم محل المشتري.
- **سعر الاستيراد:** هو سعر السلعة تسليم ميناء الوصول (Cif) سيف، مضافا اليه الرسوم الجمركية.
- **سعر الجملة:** هو سعر بيع السلعة بدون تغيير فى شكلها بواسطة منشآت تجارة الجملة الى تجارة التجزئة أو إلى المنشآت التجارية والصناعية والهيئات المختلفة أو لتجار جملة آخرين.
- **سعر التجزئة:** هو سعر بيع السلعة بدون تغيير فى شكلها بواسطة تجار التجزئة والمشتغلين الى المستهلك النهائي للسلعة بقصد الاستهلاك الشخصي أو العائلي .

* **بعض مؤشرات الكفاءة التسويقية :**

يوجد العديد من المقاييس والمؤشرات التى يمكن استخدامها فى قياس كفاءة الأداء التسويقي لمستلزمات الإنتاج الزراعي ، ويأتي فى مقدمتها :

١. **الانتشار السعري:** هو مجموع الفروق السعرية لمجموعه مراحل تسويقية . ويمكن تعريف الانتشار السعري بين المنتج والمستهلك على انه الفرق بين السعر الذى تقاضاه المزارع لكمية فيزيقية معادلة من المنتجات الزراعية . او هو اجمالى الفروق التسويقية المطلقة التى يحصل عليها الوسطاء الذين يتداولون تسويق كمية مكافئة من ناتج زراعي معين من منتجها الى مستهلكيها النهائيين.

٢. الهوامش التسويقية: هو الفرق بين سعر البيع المأخوذ لكل مرحله فى سلسله التسويق وسعر الشراء وتستعمل الهوامش التسويقية غالبا فى تحليل كفاءة انظمه التسويق .

* هامش الربح الاجمالى = سعر شراء المستهلك - سعر بوابة المزرعة لكل كجم من سلعه مرجعيه.

- السلعة المرجعية: هى ان تكون نقطة البداية دائما هى تكلفه الكيلو جرام من السلعة الباعة الى المستهلك .

- هامش الربح الصافى = هامش الربح الاجمالى - التكاليف .

الربح = الهامش التسويقى - التكاليف التسويقية .

* الهوامش التسويقية: هى الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للوحدة من سلعه معينه .

تعريف الهوامش التسويقية:

١- الفرق بين السعر المدفوع من المستهلكين وسعر استلام المنتجين لنفس السلعة .

٢- سعر جميع الخدمات التسويقية وهى أسعار طلب وعرض هذه الخدمات .

تعريف السوق: تعنى كلمة السوق معانى متعددة ، فقد يعرف السوق بأنه: المكان الذي يحدث فيه البيع والشراء مثل السوق العامة او محل بيع التجزئة او سوق الخضر بمدينه ما .أو(المنطقة التى تباع فيها السلعة مثل السوق الأوروبية او السوق العالمى او السوق المحلى).أو هو عبارة عن (مجموعه من الناس تقوم بالبيع والشراء إما ان تكون غير منظمة أو منظمة مثل الغرف التجارية). كما يعرف السوق بأنه (السلعة التى يحدث فيها التداول مثل سوق الأرز او سوق القطن).

أو هو (الزمن مثل سوق التجارة الحاضرة أو سوق التجارة الآجلة).

مفهوم السوق: هو فرصة للبيع والشراء أو(هو المنطقة التى تتفاعل فيها قوى العرض والطلب لسلعه ما أو خدمه معينه لتعيين الأسعار)

كما يعرف بأنه ذلك المحيط الذي يجرى فيه التعامل فى السلع ونقل ملكيتها وتؤدى فيه القوى المحددة للأسعار عملها.

*التقسيم على أساس درجة المنافسة :

- ١- أسواق المنافسة الكاملة: وتشمل الأسواق التي لا يكون لاي من البائع والمشتري او كليهما تأثير على أسعار البيع او الشراء للسلع والخدمات التي يتعاملون فيها.
- ٢- أسواق المنافسة غير الكاملة: وتشمل الأسواق التي يكون للبائع او المشتري او لكليهما تأثير على أسعار السوق للسلع والخدمات التي يتعاملون فيها وتشمل :
 - أ- أسواق الاحتكار الكامل: وهي التي يوجد فيها بائع واحد لسلعة معينة والبديل لها ضعيف وعدد كبير من المشترين مثل شركات المياه والكهرباء والمواصلات.
 - ب- أسواق المنافسة الاحتكارية: وهي التي تتميز بوجود عدد قليل من البائعين لسلعه أو خدمه وعدد كبير من المشترين.
 - ت- أسواق الاستحكار الكامل: ويتضمن هذا السوق مشتريا واحدا لسلعه معينه مع عدد كبير من البائعين مثل الحكومة في حالة شراء محصول القطن من المزارعين بسعر محدد.
 - ث- أسواق استحكار القلة (احتكار) : ويكون عدد المشترين قليل وعدد البائعين كبير ، ويكون لكل منهم تأثير مباشر على تحديد سعر الشراء مثل اسواق السلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الزراعي).

ثانيا: مفاهيم وتعريف ذات صلة بمستلزمات الإنتاج.

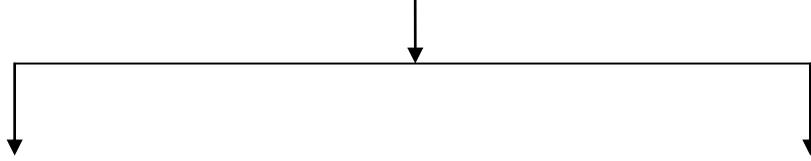
يهتم الجزء التالي بإلقاء الضوء ودراسة كل من مستلزمات الإنتاج الزراعية والمدخلات الزراعية عامه والنباتية بصفة خاصة.

تعريف المستلزمات الزراعية:

هي تلك المدخلات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتستهلك خلال موسم زراعي معين او خلال نفس السنة مثل الاسمدة والتقاوي والمبيدات وهذه المدخلات تتميز بوجود قاسم مشترك بينها بالنسبة لوحدات القياس، وقصر عمر الافتراضي ومدة الصلاحية لاستخدامها كما أنها لا يحسب لها إهلاك في العملية الإنتاجية .

، تعريف آخر لمستلزمات الإنتاج الزراعي وهو: كل ما يشتري من خارج وداخل القطاع الزراعي واللازم للإنتاج الزراعي مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي والسماذ البلدي.

المدخلات الزراعية^(١)



أولاً: المدخلات الاولية وتسمى عناصر الإنتاج الزراعي

وهي عبارة عن :

- ١- الارض وعائدها (الايجار)
- ٢- العمل وعائده (الاجور)
- ٣- راس المال وعائده (الفائدة)
- ٤- الادارة والتنظيم (الربح)

ولها عدة خصائص :-

- ١- تدخل في العملية الإنتاجية منذ بدايتها
- ٢- لا تنتج من عملية إنتاجية.
- ٣- لا تستنفذ في العملية الإنتاجية.
- ٤- عمرها يتمثل في عمر العملية الإنتاجية
- ٥- ليس لها وحدات قياس واحدة.
- ٦- معمرة ويحسب لها إهلاك.
- ٧- ليس لها فترة صلاحية.
- ٨- لها بدائل محددة ولا يمكن الاستغناء عنها .
- ٩- لا تمثل علاقات تشابكية بين القطاعات

ثانياً: المدخلات الوسيطة تسمى مستلزمات الإنتاج الزراعي:

- | مستلزمات الإنتاج النباتي | مستلزمات الإنتاج الحيواني |
|--------------------------|---------------------------|
| ١- التقاوي | * الأعلاف الخضراء |
| ٢- الأسمدة | * الأعلاف المركزة |
| ٣- المبيدات | * الألبان والاحطاب |
| ٤- الطاقة والزيوت | * الأدوية |
| | * الطاقة |

لها عدة خصائص مميزة لها:

- ١- تدخل في العملية الإنتاجية في أي مرحلة من مراحلها.
- ٢- تنتج من عملية إنتاجية أخرى .
- ٣- تستنفذ في العملية الإنتاجية التي تدخل فيها .
- ٤- عمرها يتحدد بتوقيت استعمالها بحيث لا يزيد عن عمر العملية الإنتاجية .
- ٥- لها وحدات قياس واحدة .
- ٦- غير معمرة لا يحسب لها إهلاك.
- ٧- لها فترة صلاحية تفسد بعدها.
- ٨- لها بدائل متعددة ويمكن الاستغناء عنها .
- ٩- تمثل العلاقات التشابكية بين قطاعات الاقتصاد

(١) ربيع على على يونس ، (دكتور) ، " رؤية فنية للمدخلات الزراعية ودورها في العملية الإنتاجية الزراعية وعلاقات التشابك الاقتصادي " ، مركز البحوث الزراعية ، ٢٠٠٩ .

مستلزمات الإنتاج النباتي:

سوف يتم التركيز في هذا الجزء علي (الأسمدة والتقاوي والمبيدات)

اولا التقاوي: (تعريف التقاوي)

هي أي جزء من النبات يمكن به بدا دورة حياه النبات وإعادتها مرة أخرى.

مراحل إنتاج التقاوي:

حدد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ طريقه إكثار التقاوي تحت إشراف الإدارة العامة للتقاوي والتابعة لمركز البحوث الزراعية في الخطوات التالية:

١. تقاوي المربي: يقوم بها عالم النبات عن طريق تربيته نوع معين من النباتات او الهجن الجديدة التي يتم الحصول عليها ويريد إكثارها وتحمل لصفات الوراثة المرغوب فيها.

٢. تقاوي الأساس: ويقوم بها عالم النباتات في محطات التجارب عن طريق إكثار تقاوي المربي في محطات التجارب ويتم التأكد من تثبيت الصفات الوراثة المرغوبة.

٣. التقاوي المسجلة: تنتج في محطات التجارب بعد الحصول علي تقاوي الأساس وتسجل كصنف جديد بعد التأكد من انها مسمرة في حمل الصفات الوراثة المرغوبة وتحدد لها مناطق زراعية.

٤. تقاوي معتمدة: ويتم إكثارها في الإكثار التي يتم اختيارها في مناطق الصنف المسجل بالإضافة لتحديد مناطق تركيز زراعتها.

تداول التقاوي وتوزيعها:

حدد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ طرق تداول التقاوي وشروط توزيعها ومعدلاتها وطرق تخزينها. وشكلت لتلك لجنة تسمى (لجنة الحاصلات الزراعية) وتابعة للإدارة العامة للتقاوي وعملها هو:

١. متابعه خطوات إنتاج التقاوي

٢. تحديد مناطق الإكثار والتركيز لتعميم التقاوي المعتمدة

٣. تحديد محطات الفحص الفحص والغريلة والتعبئة ونظام عملها

٤. إصدار تراخيص التجار والاستيراد والتصدير للتقاوي وفرض خطر خروج

تقاوي القطن من البلاد وتم حتي الآن إنشاء وإصدار تراخيص لحوالي:

▪ (٢٢) إدارة تقاوي في عواصم المحافظات وتتبع الإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوي.

▪ (١١) محطة فحص معلمي للتقاوي.

▪ (٨١) شركة مرخص لها في إنتاج التقاوي.

▪ (٩٣٠٠) محلات مرخص لها الاتجار والتعامل في التقاوي.

ويتم ذلك كلة تحت إشراف (٣) لجان هي المجلس العلي للتقاوي، ولجنه تسجيل الأصناف ، ولجنه تقاوي الحاصلات الزراعية وتم توفير التقاوي لمعظم الحاصلات الزراعية بنسبه مختلفة وهي :

١. تم توفير تقاوي القطن بنسبه ١٠٠%

٢. تم توفير تقاوي القمح بنسبه ٨٥%

٣. تم توفير تقاوي الأرز بنسبه ٨٠%

٤. تم توفير تقاوي الذرة بنسبه ٧٥%

٥. تم توفير تقاوي الفول الصويا بنسبه ١٠٠%

٦. تم توفير الخضر بنسبه لم تصل ٤٠%

٧. تم توفير شتلات الفاكهة بنسبه لم تصل ٣٠%

ثانيا الأسمدة:

تعريفها: هي أي مادة تضاف للتربة إلى التربة أو الماء بغرض زيادة خصوبتها أو توفيرها للنبات في صوره "مركزة " يمكن امتصاصها عن طريق الجذور أو الأوراق. وتعتبر الأسمدة أحد العوامل الرئيسية لزيادة الإنتاج الزراعي في الاتجاه الراسي نظرا لمحدودية المساحات المنزرعة وللزيادة الكبيرة في تعداد السكان، ونتيجة استنزاف عناصر السماد الرئيسية والثانوية التي كانت تتوافر في التربة المصرية قبل إنشاء السد العالي والتعدي علي الطبقة العليا ذات الخصوبة المرتفعة، كما تعرضت التربة المصرية لعمليات التجريف لإنتاج الطوب الأحمر والامتداد العمراني الذي يهدد الرقعة الزراعية القديمة يوميا، ولم يعد هناك مفر من الاتجاه نحو استخدام الأسمدة. وتشتمل علي :

١. الأسمدة العضوية: وهي ناتجة من تحلل بقايا النباتات والحيوانات تحت الظروف الطبيعية أو الاصطناعية

٢. الأسمدة المعدنية: وهي الناتجة من تصنيع الأسمدة بأنواعها المختلفة وخاصة (الزوتية والفسفاتية والبوتاسية)

الاحتياجات السمادية:

هي مقدار الأسمدة التي تحتاجها المساحة المحصولية علي مدار العام لتعطي الإنتاج الأمثل وهي كميه فيزيقية.

المقننات السمادية:

هي التقدير المعلمي لحاجه النبات من العناصر السمادية الفعالة ويقوم بها المختصين بمعهد بحوث الاراضي والمياه (وحدة تغذية النبات) ويتم تقدير المقننات المثلي لكل نبات عن طريق الاتي:

١. نوع الأرض (طينية ، رملية ، صفراء) ٢. نوع وصنف المحصول.

العرض السمادي: هو عبارة عن (الإنتاج المحلي – المستورد)

سوق الأسمدة: هو عبارة عن كميه الأسمدة المتاحة للمستثمرين في مكان محدد

ووقت وسعر معين .

ويتم تحديد الاحتياجات السمادية بناء على مجموعة من العوامل وهي:

١ . المساحة المحصولية.

٢ . المعدلات (المقررات) السمادية الموصي بها لوحدة المساحة.

٣ . التركيب المحصولي.

٤ . التوسع الافقي والرأسي.

٥ . مشاريع تحسين التربة

أنواع الاسمدة: ونستعرض هنا العناصر السمادية الكبرى فقط.

(١) الأسمدة الازوتية: (الطلب عليها ضعيف المرونة)

• اليوريا ٤٦% (اي الشكارة تعادل ٢٣%عنصر فعال)

• نترات النشادر ٣٣.٥% (الفرنساوي: والشكارة تعادل ١٦.٧٥%عنصر فعال) .

• سلفات نشادر ٢٠.٦% (الملح: والشكارة تعادل ١٠.٣% عنصر فعال)

• نترات نشادر ٣١% (الفرنساوي: الشكارة تعادل ١٥.٥%عنصر فعال)

• نترات الجير ١٥.٥% (عبود:الشكارة تعادل ٧.٧٥%عنصر فعال)

، وينتج الوطن العربي منها ٦.٤مليون طن ازوت صافي تمثل ٨.٢% من الإنتاج العالمي.

أهم الدول العربية المنتجة لها هي: قطر ٢٥%، ومصر ١٥.٩% ، والكويت ١١.٩% والسعودية ١٠.٨%

(٢) الأسمدة الفوسفاتية: (والطلب عليها ضعيف المرونة) وتنتج من حجر

الفوسفات المتوفر في مصر ودول المغرب العربي وأهم أصنافه:

١ . سوبر فوسفات أحادي ١٥% (الشكارة بها ٧.٥%عنصر فعال)

٢ . سوبر مركز (تربل او ثلاثي فوسفات ٣٧%) (الشكارة بها ١٨.٥%عنصر فعال)

وينتج الوطن العربي حوالي ٥.٥ مليون طن فوسفات صافي تمثل ١٤.٩% من الإنتاج العالمي.

أهم الدول المنتجة لها: مصر ، المغرب ، الجزائر ، تونس (وتنتج ما يغطي احتياجات الوطن العربي).

(٣) الاسمدة البوتاسية: الطلب عليها مرن في الفترة السابقة، والطلب عليها غير مرن الآن وفي الفترة المستقبلية.

وهذه الأسمدة لا تنتج في مصر حتي الآن لعدم توفر عنصر البوتاسيوم اللازم لها. الإنتاج العربي: ينتج حوالي ٣.٣ مليون طن وتنتج هذه الكمية كلها (في الاردن) لتوفر عنصر البوتاسيوم في البحر الميت.

ثالثا المبيدات:

والتعريف العام لها: هي أي مادة تستخدم لمكافحة الآفات والأمراض والقوارض والحشائش وأي كائنات ضارة بالنبات وقد نص القانون ١٢٥ لسنة ١٩٧٦ علي طريقة التعامل في المبيدات والاتجار فيها والأجهزة المختصة بذلك في وزارة الزراعة وقسمت المبيدات لنوعين:

١. مبيدات مسجله وموصي بها وباستعمالها.

٢. مبيدات غير مسجله وغير موصي باستعمالها ولا يجب أن تزيد الكميات

المتعامل فيها عما هو ضروري لأغراض التجارب العلمية ويقتصر ذلك

علي الجامعة ومراكز البحوث والمعمل المركزي للمبيدات.

، وأيضاً تقسم المبيدات تبعاً لنوع الآفة الي:

مبيدات حشرية - مبيدات حشائش - مبيدات أكاروسية - مبيدات نيماتودية - مبيدات

قوارض - مبيدات قواقع - مبيدات طيور.

* لا يجوز الاتجار بالمبيدات إلا بترخيص من الوزارة.

الفصل الثاني

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

يهتم الجزء التالي بإلقاء الضوء علي نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة والتي لها صلة بموضوع الدراسة وتم تقسيمها لثلاثة موضوعات رئيسية وهي الدراسات الخاصة بالتقاوي والدراسات الخاصة بالأسمدة والدراسات الخاصة بالمبيدات.

أولاً: دراسات خاصة بالتقاوي:

أوضحت دراسة للروتيني^(١) عن "دراسة اقتصادية لإنتاج وتوزيع الحاصلات الزراعية في مصر" ان زيادة كميات التقاوي الغير موزعة يرجع لهبوط مستوي جودة التقاوي المعتمدة لبعض الزروع وانخفاض إنتاجيتها. وكذلك تمسك الكثير من الزراع بتقاليد موروثة مثل حجز جزء من محصول العام السابق لاستخدامه كتقاوي للعام التالي وقصور دور أجهزة الإرشاد في توعية الزراع لأهمية استخدام التقاوي المعتمدة وكذلك فان تأخر توزيع التقاوي المعتمدة وخاصة تقاوي القمح والأرز الي ما بعد الميعاد المناسب لزراعتها يؤدي لزيادة الكمية الغير موزعة عن التوزيع من تلك التقاوي، وذلك خلال ١٩٧٥.

كما أوضحت الدراسة أن إنتاج التقاوي في مصر يمر بأربعة مراحل، هي تقاوي المربي وهي عبارة عن إنتاج المربي لكمية تكفي لإكثارها وتكون صالحة للزراعة، والثانية تقاوي الأساس، ويتم إنتاجها بإكثار تقاوي المربي الحاملة لجميع الصفات الوراثية المرغوبة بمعرفة محطات التجارب، والثالثة التقاوي المسجلة في حقول الإكثار في المزارع المطابقة لشروط الإنتاج والتي تشرف عليها الإدارة العامة لإنتاج التقاوي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وتجري عليها عمليات الإعداد المختلفة وتحدد نسبة إنباتها ، وتصبح صالحة للزراعة. والرابعة التقاوي المعتمدة.

(١) محمد شوقي محمد الرويني ، " دراسة اقتصادية لإنتاج وتوزيع تقاوي الحاصلات الزراعية في جمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.

وفي دراسة لهدهود^(١) عن "سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي في ظل سياسات زراعية متبدلة" استهدفت التعرف علي بعض جوانب المشكلة في مجال سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي ، والتعرف علي بعض الآثار الناتجة عن حرية التعامل في سوق المستلزمات الإنتاج علي تكاليف إنتاج بعض المحاصيل الزراعية. واعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والبيانات الميدانية لعامي ٨٩ و ٩١ من استبيان بعض قري محافظة الشرقية واستخدمت الدراسة الإحصائية الوصفية وأيضا أسلوب معنوية الفرق بين المتوسطات وغيرها من الأساليب التي تخدم الدراسة. وتوصلت الدراسة الي نتائج هامة فكان من أهم هذه النتائج ان سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي التي اتبعت خلال الفترة ٧٥-١٩٨٩ قد أدت لانخفاض الأهمية النسبية لتكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي من جملة التكاليف لأهم المحاصيل الحقلية، كما أوضحت البيانات الميدانية أن مستلزمات الإنتاج الزراعي قد أخذت في الارتفاع بمعدلات أسرع من غيرها نتيجة تلاشي سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي وأيضا زيادة دور القطاع الخاص في سوق المستلزمات حيث بينت الدراسة معنوية الفرق بين متوسط أسعار اغلب المستلزمات الزراعية بين المصدر الأهلي و الحكومي.

كما أوضحت الدراسة أن أهم الآراء لعينة المزارعين حول مزايا وعيوب التعامل في سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي وأوضحت الدراسة أن المزارع يفضل المصدر الحكومي لانخفاض استعارة وأسلوب التعامل بالأجل وارتفاع كفاءة المستلزم الزراعي. ولا يفضل المصدر الحكومي لأسلوب التعامل غير السهل وكثرة التردد عليه للحصول علي المستلزم ، أيضا قد لا تكفي كمية المستلزم وقد لا يتوفر المستلزم في الموعد المناسب ، كما يلاحظ أن آراء المزارعين بالنسبة للمصدر الأهلي تركز علي أن أهم مميزاته هي سهولة التعامل وتوفر الكميات المناسبة، وأما عيوب المصدر الأهلي فتتمثل في ارتفاع أسعار المستلزم وعدم ضمان وكفاءة المستلزم الزراعي.

(١) علي محمد عبد الله هدهود (دكتور) ، " سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي فى ظل سياسات زراعية متبدلة " الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المؤتمر الثانى للاقتصاديين الزراعيين ، ٢٣ - ٢٤ سبتمبر

أما في دراسة لسهرة عطا^(١) "عن الآثار الاقتصادية للأصناف المحسنة لأهم
الزروع الحقلية في مصر" استهدفت دراسة الأوضاع الاقتصادية المتعلقة بإنتاج
وتوزيع التقاوي وأيضا دراسة الآثار الاقتصادية لتكنولوجيا الأصناف المحسنة.
والتعرف علي الإستراتيجية المستقبلية لصناعة التقاوي في مصر. وتوصلت الدراسة
لعدة نتائج كان من أهمها أن زيادة قيمة تقاوي الحاصلات الزراعية بجنبة واحد يؤدي
الى زيادة قيمة الإنتاج النباتي بمقدار ٣٦.٢٥ جنيه. وأن زيادة قيمة تقاوي
الحاصلات الحقلية بجنبة يؤدي الى زيادة قيمة الحاصلات الحقلية بمقدار ٢٨.١٤
جنيأ بالأسعار الجارية مع فرض ثبات العوامل الاخرى علي ما هي عليه خلال فترة
الدراسة (١٩٨١ - ١٩٩٣).

ثانيا: دراسات خاصة بالأسمدة الكيماوية:

وفي دراسة لرجاء رزق، وعامر^(٢) عن "الطلب علي الأسمدة الكيماوية في
الزراعة المصرية في ضوء سياسات التحرر الاقتصادي" استهدفت تحديد وقياس
العوامل والمتغيرات المحددة للطلب علي الأسمدة الكيماوية (نيتروجينية ، فوسفاتية،
بوتاسية) في الزراعة المصرية، سواء ما يتعلق من هذه العوامل بالنظرية
الاقتصادية، أو متغيرات أخرى تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية الهيكلية في
المقتصد الزراعي. واعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة.
واستخدمت الدراسة نموذج المعادلة الواحدة وتم تطبيق أسلوب المربعات الصغرى في
تحليل البيانات. وأوضحت نتائج الدراسة أن مصر من أكثر دول العالم من حيث
معدلات التسميد، هذا وقد يعزي الاتجاه المتزايد لمعدلات التسميد الكيماوي في
الزراعة المصرية لعدة عوامل متجمعة وهي: استصلاح الأراضي الصحراوية ، نقص
طمي النيل ، التركيب المحصولي ونوعية المحاصيل الزراعية ، دعم أسعار الأسمدة
سواء المحلية أو المستوردة خلال فترة ما قبل سياسة التحرر الاقتصادي. وعلي هذا
الأساس جاءت نتائج الدراسة مؤكدة علي ضرورة دراسة سوق مستلزمات الإنتاج

(١) سهرة خليل عطا، " الآثار الاقتصادية للأصناف المحسنة لأهم الزروع الحقلية في جمهورية مصر العربية " ، رسالة
ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥

(٢) رجاء محمود رزق ، السيد حسن مهدي عامر (دكاترة) ، الطلب علي الأسمدة الكيماوية في الزراعة المصرية في
ضوء سياسات التحرر الاقتصادي " ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني سبتمبر ١٩٩٠ .

بصفة عامة والأسمدة الكيماوية بصفة خاصة في المرحلة القادمة في ضل سياسة التحرر الاقتصادي.

وفي دراسة لسالي بوادي^(١) عن "اثر تحرير سوق الأسمدة الكيماوية ودور التعاونيات علي اقتصاديات الإنتاج الزراعي في الأراضي الجديدة في جمهورية مصر العربية " استهدفت توصيف وتحليل سوق الأسمدة الكيماوية والتعرف علي الإمكانيات لدي الأطراف المتعاملة في تجارة وتوزيع وإنتاج وتسويق الأسمدة الكيماوية في مصر. واعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية المنشورة والغير منشورة من نشرات الاقتصاد الزراعي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وبنك التنمية والائتمان الزراعي وغيرها خلال الفترة (١٩٩٨-١٩٩٩)، وكذلك اعتمدت علي بيانات أولية لدراسات ميدانية تم تجميعها من الأراضي الجديدة بمنطقة النوبارية خلال (٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، واعتمدت الدراسة علي اسلوب التحليل الكمي مثل: اسلوب الانحدار البسيط وغيرها من أساليب التحليل التي تخدم أهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الكمية المتاحة للاستهلاك المحلي عام (٩٨-١٩٩٩) نحو ٥٤٤٧.٣ الف طن مادة فعالة ١٥.٥% وكان الإنتاج المحلي منها ٥٨٩٨.٩ ألف طن والواردات المصرية تمثل نحو ٣١٩.٧ ألف طن مع طرح قيمة الصادرات والتي تعادل نحو ٧٤١.٣ ألف طن. فقد قامت ثلاث جهات تقوم بتسويق تلك الكمية في السوق المصري وأهمها تجار القطاع الخاص حيث قاموا بتوزيع نحو ٦٤.٣% من المتاح للعرض المحلي والجمعيات التعاونية قامت بتوزيع نحو ١٨.١% من هذه الكمية. في حين قام بنك التنمية بتوزيع نحو ٨.٢% من تلك الكمية للمزارعين. وكان من أهم النتائج أيضاً ان للتعاونيات الزراعية في سوق الأسمدة الكيماوية دور فعال في توفير الأسمدة وبأسعار اقل من القطاع الخاص.

(١) سالي عبد الحميد حسن بوادي ، " أثر تحرير سوق الأسمدة الكيماوية ودور التعاونيات على اقتصاديات الإنتاج الزراعي في الأراضي الجديدة في جمهورية مصر العربية " رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧.

وقام زغلول^(١) بدراسة تحليلية لاقتصاديات استخدام الموارد السمادية الكيماوية في الزراعة المصرية وقد تمكن من تحديد المعدلات السمادية المثلى وكذلك الإنتاج الاقتصادي الأمثل لمحاصيل القمح والقطن والأرز والبصل في بعض مناطق الجمهورية، ليس هذا فقط بل تم كذلك استخراج منحنيات الإنتاج المتماثل ومعدلات الإحلال الحدية بين الموارد السمادي والأرض لكل محصول علي حدة، وقد استخدمت الدراسة المتغيرات الصورية للتغلب علي مشكلة ثبات المعاملات السمادية وذلك عند حساب درجه استجابة المحاصيل المدروسة للأسمدة.

وقام نصار وآخرون^(٢) بدراسة " سياسات إنتاج وتوزيع الأسمدة الكيماوية في مصر والعالم" وقد تناولت الدراسة الإنتاج العالمي والعربي من الأسمدة الكيماوية وكذلك التجارة الدولية والمصرية من الأسمدة التجارية وأيضاً دراسة الطاقة الاستهلاكية العالمية والعربية والمصرية، وأخيراً تناولت نظام تسويق وتوزيع الأسمدة الكيماوية في ثلاث مراحل وهي: ما قبل الإصلاح الاقتصادي وأثناء الإصلاح الاقتصادي وبعد التحرر الاقتصادي وقد اقترحت الدراسة بعض السياسات لإنتاج وتوزيع وتداول الأسمدة في ظل آليات السوق.

ثالثاً: دراسات خاصة بالمبيدات:

وفي دراسة لمنصور^(٣) "حول تقييم أنواع وكميات المبيدات المستوردة" بهدف حماية المحاصيل ومكافحة الآفات المسببة للأمراض تبين ان الاستعمال المكثف للمبيدات في مجال مكافحة الآفات كان له أعظم الأثر لحماية المحاصيل من الآفات الضارة وخصوصاً تحت الظروف المكثفة والتي تنتهجها الزراعة المصرية لمجابهة

(١) عزت زغلول ، دراسة تحليلية لاقتصاديات استخدام الموارد البشرية الكيماوية في الزراعة المصرية ،

رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

(٢) سعد نصار (دكتور) ، حسن خضر (دكتور) ، محمود العضيبي (دكتور) ، وآخرون ، سياسات إنتاج

وتوزيع الأسمدة الكيماوية في مصر والعالم ، الإدارة العامة للدراسات الدولية بالاشتراك مع البنك

الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ١٩٩٨ .

(٣) نبيل منصور (دكتور) ، مكافحة الآفات - اقتصاديات وتكنولوجيا المبيدات ، قسم المبيدات ، كلية

الزراعة ، جامعة الإسكندرية ١٩٨٨ .

أضرار الفجوة الغذائية ومن أهم الملامح الرئيسية لموقف استيراد المبيدات منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن يتبين أنها تدور ٢٥ الف طن متري سنوياً تزداد أو تقل تبعاً للاحتياج القومي، إلا أن الحظر لم يأخذ الشكل الملتزم خصوصاً في السنوات الأخيرة عندما سمح للقطاع الخاص باستيراد المبيدات.

وفي دراسة أخرى قام بها الشعراوي^(١) بدراسة دور الجامعات في رسم إستراتيجية مكافحه الآفات في مصر، أوضح فيها مفهوم المكافحة المتكاملة ووسائل تحقيقها بهدف الاستفادة من المعلومات الأساسية لوضع الإستراتيجية الفعالة وأساليب السيطرة علي الآفات في مصر خاصة آفات القطن حيث أوضح أن أهم وسائل المكافحة هي استخدام الطرق الزراعية والميكانيكية والطبيعية الحيوية والكيميائية والوراثية والتشريعية والتنظيمية وهذه الطرق مسلسلة تبعاً لدرجة التعقيد.

وقام خليفة^(٢) بدراسة عن " تطور استخدام المبيدات في القطاعين العام والخاص خلال العشرين سنة الأخيرة " ووجد أن الاعتماد علي المكافحة الكيميائية تزداد عاما بعد عام بالرغم من تكرار شعار ترشيد المبيدات فقد وجد أن البيئة المصرية تستهلك كميات هائلة من المبيدات تزداد عاما بعد عام وبدأت تظهر أضرار المبيدات وبدا التوازن البيئي ينهار وذلك بظهور آفات ثانوية أصبحت تشكل خطورة، وتعتبر الآن آفات رئيسية، ولذلك تم تنظيم عملية استيراد المبيدات وتداولها بما يضمن عدم تركم المبيدات في السوق المصري حفاظاً علي صحة الإنسان المصري والبيئة المصرية.

(١) محمد فوزى الشعراوي (دكتور) ، مؤتمر عن دور الجامعات في رسم إستراتيجية مكافحة الآفات ١٩٩١ .

(٢) محمد خليفة (دكتور) ، تطور استخدام المبيدات في القطاعين العام والخاص ، ندوة المكافحة المتكاملة وترشيد المبيدات وحماية البيئة ، قسم وقاية النبات ، كلية الزراعة، جامعة إسكندرية ١٩٩٠ .

الباب الثاني

الوضع الراهن لمستلزمات الإنتاج النباتي في مصر

أولاً: الوضع الراهن لمستلزمات الإنتاج النباتي في مصر.

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء برئاسة اللواء أبو بكر الجندي، في بيان له بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٥. ارتفاع صافي قيمة الدخل الزراعي في ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ٦.٨%، ليبلغ قيمته ٢٠٣.٨ مليارات جنيهه مقابل ١٩٠.٨ مليار جنيهه خلال عام ٢٠١١-٢٠١٢. وأرجع الإحصاء أسباب الزيادة إلى زيادة صافي الدخل النباتي بمساهمة بنسبة ٦٩.٦٣% من صافي الدخل الزراعي، يليه صافي الدخل الحيواني بنسبة ٢١.٦٠%، وأخيراً صافي الدخل السمكي بنسبة ٨.٧٧%. وأوضح أن قيمة الإنتاج الزراعي زادت بنسبة ٥.٦% لتبلغ ٢٨٢.٤ مليار جنيهه عام ٢٠١٢-٢٠١٣، مقابل قيمة ٢٦٧.٤ مليار جنيهه عام ٢٠١١-٢٠١٢، مشيراً إلى أن نسبة الإنتاج النباتي بلغت ٥٨.٤% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ويليهما الإنتاج الحيواني بنسبة ٣٤.٦%، ثم الإنتاج السمكي بنسبة ٦.٩%، وأخيراً المنتجات الحشرية بنسبة ٠.١%. وبين "الإحصاء" ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بنسبة ٢.٦%، ليبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي ٧٨.٦ مليارات خلال الفترة المذكورة مقابل ٧٦.٦ مليار جنيهه خلال فترة المقارنة، لافتاً إلى أن أعلى نسبة من قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي تمثلت في الإنتاج الحيواني بنسبة ٦٨.٤%، وتليها مستلزمات الإنتاج النباتي بنسبة ٢٩.٤%، ثم مستلزمات الإنتاج السمكي بنسبة ٢.٢%^(١).

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيان منشور بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٥.

تشير نتائج جدول (١) إلى أن قيمة صافي الدخل الزراعي بلغت عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالي ١٣٦.٧٦ مليار جنية ، وتذبذبت في الارتفاع لتبلغ حوالي ٢٠٣.٨ مليار جنية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ أي أنها زادت عن مثيلتها في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بحوالي ٤٩ % .

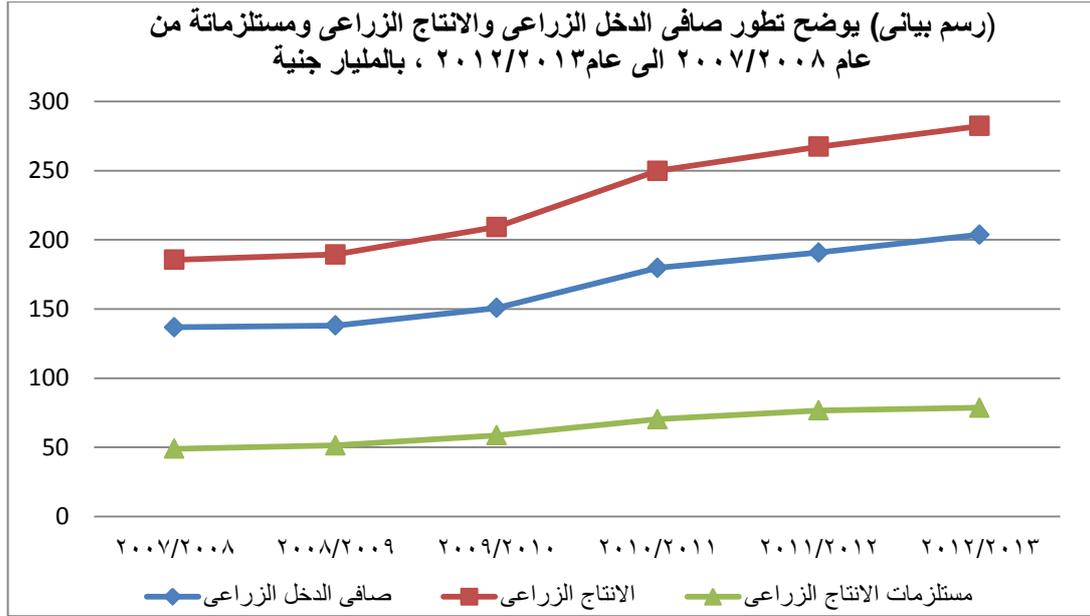
كما تشير النتائج إلى أن قيمة الإنتاج الزراعي بلغت عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالي ١٨٥.٦٧ مليار جنية ، وتذبذبت في الارتفاع لتبلغ حوالي ٢٨٢.٤ مليار جنية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ أي أنها زادت عن مثيلتها في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بحوالي ٥٢ % .

أما بالنسبة لقيمة لمستلزمات الإنتاج الزراعي فقد بلغت عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالي ٤٨.٩١ مليار جنية ، وتذبذبت في الارتفاع لتبلغ حوالي ٧٨.٦ مليار جنية في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ أي أنها زادت عن مثيلتها في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بحوالي ٦٠ % .

جدول (١) تطور صافي الدخل الزراعي والإنتاج الزراعي ومستلزماته من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، بالمليار جنية.

مستلزمات الإنتاج الزراعي	الإنتاج الزراعي	صافي الدخل الزراعي	البيان
			السنوات
٤٨.٩١	١٨٥.٦٧	١٣٦.٧٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٥١.٣٨	١٨٩.٤٤	١٣٨.٠٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٥٨.٦٤	٢٠٩.٣٥	١٥٠.٧١	٢٠١٠/٢٠٠٩
٧٠.٣١	٢٤٩.٩٩	١٧٩.٦٨	٢٠١١/٢٠١٠
٧٦.٦١	٢٦٧.٤٢	١٩٠.٨٢	٢٠١٢/٢٠١١
٧٨.٦	٢٨٢.٤	٢٠٣.٨	٢٠١٣/٢٠١٢

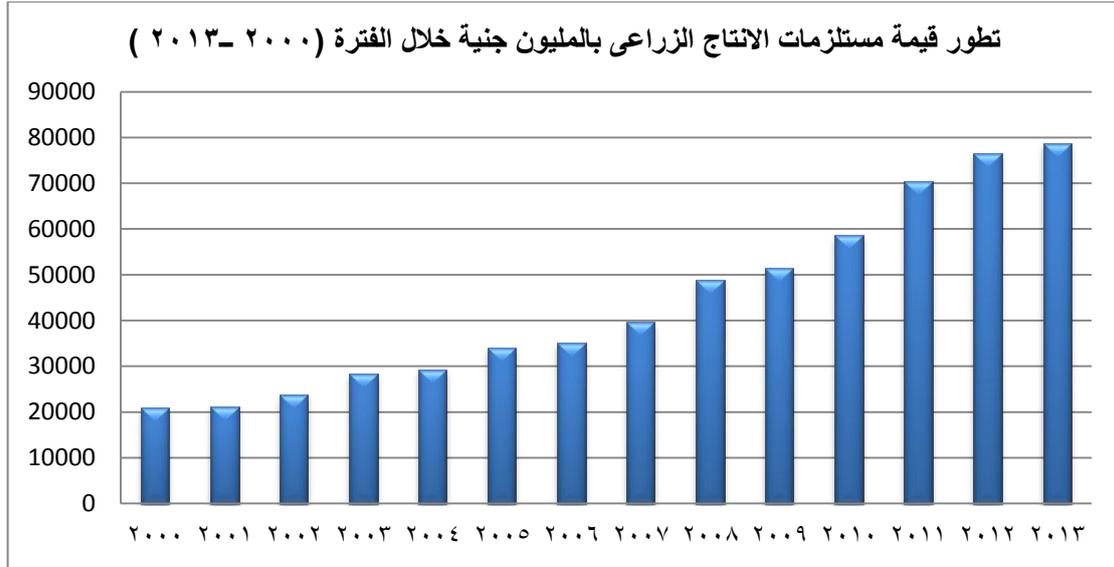
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.



وتشير نتائج جدول (٢) إلى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣. حيث بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٠.٩٧ مليار جنية ، وتذبذبت في الارتفاع لتبلغ حوالي ٧٨.٦ مليار جنية في عام ٢٠١٣ أى انها زادت عن مثلتها في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٢٧٥ %.

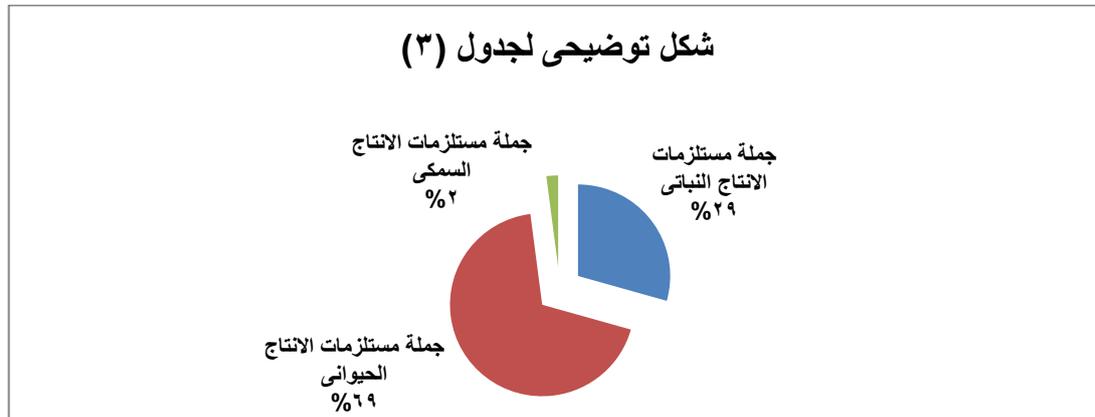
جدول (٢) تطور قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي في الفترة من (٢٠١٣ - ٢٠٠٠)

المؤشر	قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي	البيان
الملاحظة	القيمة	
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	20969	2000
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	21119	2001
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	23772	2002
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	28307	2003
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	29293	2004
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	34083	2005
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	35053	2006
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	39638	2007
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	48911	2008
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	51384	2009
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	58641	2010
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	70313	2011
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	76608	2012
سنة زراعية القيمة "بالمليون جنية"	78600	2013
المصدر	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	



ويوضح جدول (٣) قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي لعام ٢٠١٢/٢٠١١.

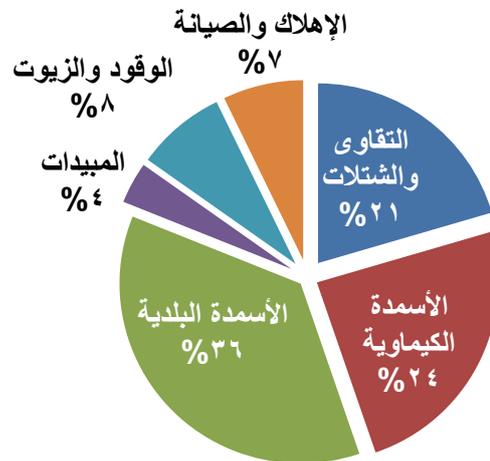
البيان	القيمة بالألف جنية	%
إجمالي مستلزمات الإنتاج الزراعي	٧٦٦.٨٣٤٠	١٠٠
جملة مستلزمات الإنتاج النباتي	٢٢٥.٩٣٨١	٢٩.٣٨
جملة مستلزمات الإنتاج الحيواني	٥٢٥.٢٧٩٣٦	٦٨.٥٧
جملة مستلزمات الإنتاج السمكي	١٥٧١.٢٣	٢.٠٥



أما جدول (٤) فيوضح قيمة مستلزمات الإنتاج النباتي لعام ٢٠١٢/٢٠١١ (١).

البيان	القيمة بالألف جنية
اجمالي مستلزمات الإنتاج النباتي	٢٢٥٠٩٣٨١
التقاوي والشتلات	٤٦٠٥٦٠٧
الأسمدة الكيماوية	٥٤٦٥٥٨١
الأسمدة البلدية	٨١٨١٤٩٨
المبيدات	٨٣٩٣٧٤
الوقود والزيوت والشحومات	١٨٠٠٧٥٠
الإهلاك والصيانة	١٦١٦٥٧١

النسب المئوية لمستلزمات الانتاج النباتي لعام ٢٠١٢/٢٠١١



(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

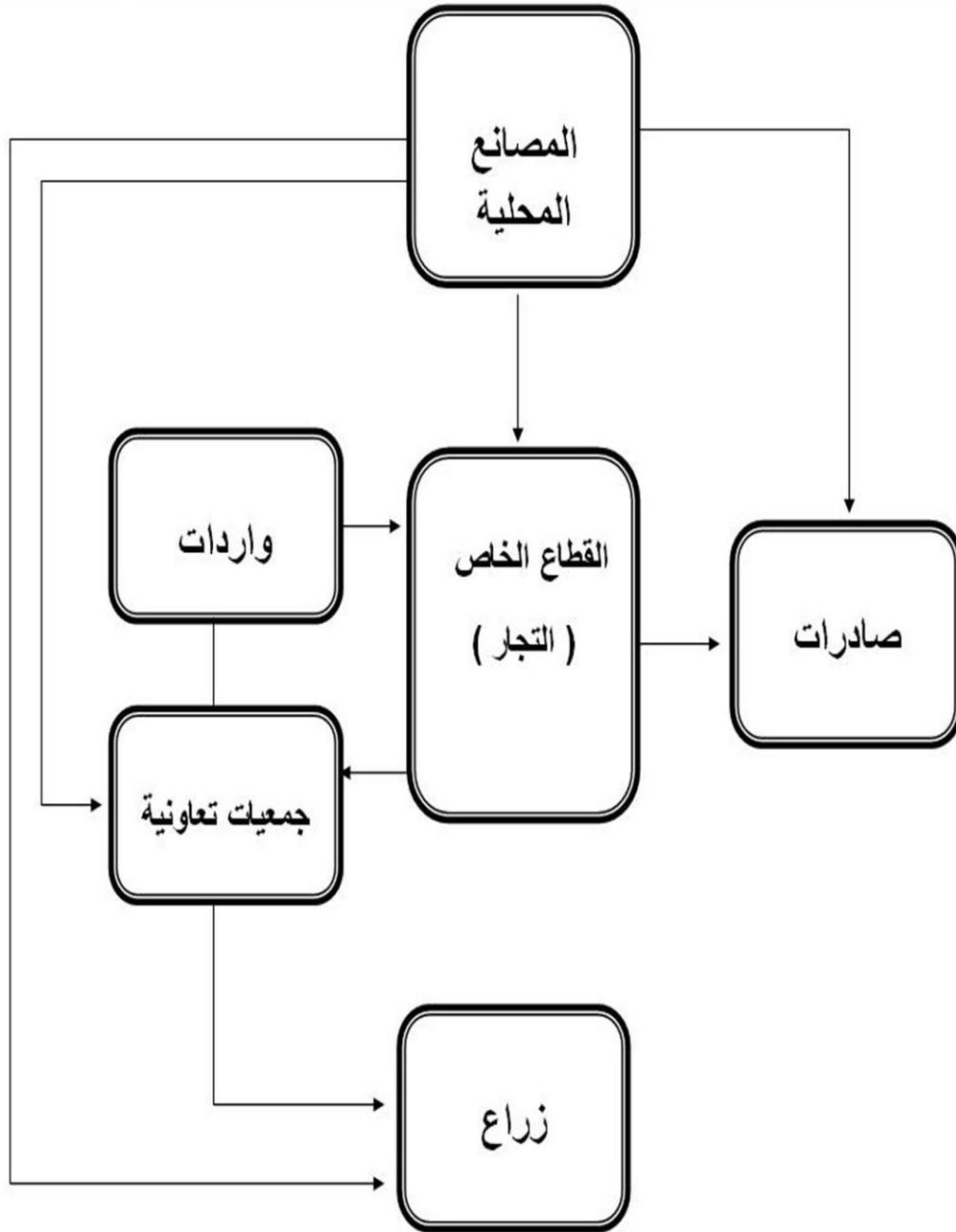
ثانياً: مزايا وعيوب شراء مستلزمات الإنتاج النباتي من المصادر الحكومية
والقطاع الخاص

العيوب	المزايا	
<p>١. الغش والتدليس للمستلزمات. ٢. ارتفاع الأسعار. ٣. ضعف الرقابة الحكومية.</p>	<p>١. توافرها بصفة دائمة. ٢. توافر جميع المستلزمات. ٣. التعامل بالأجل.</p>	شراء المستلزمات من القطاع الخاص
<p>١. عدم توافرها وقت الحاجة إليها. ٢. كثرت الإجراءات. ٣. الانتظار لفترة طويلة للصرف. ٤. انتشار المحسوبيات. ٥. عدم توافر المبيدات. ٦. عدم توافر المستلزمات كاملة. ٧. التردد على الجمعية لأكثر من مرة.</p>	<p>١. الأسعار معلنة ومعروفة. ٢. انخفاض الأسعار عن القطاع الخاص. ٣. تحمل الحكومة أى خسائر فى حالة ظهور أى عيب بالمستلزم. ٤. ضمان الجودة.</p>	شراء المستلزمات من المصادر الحكومية

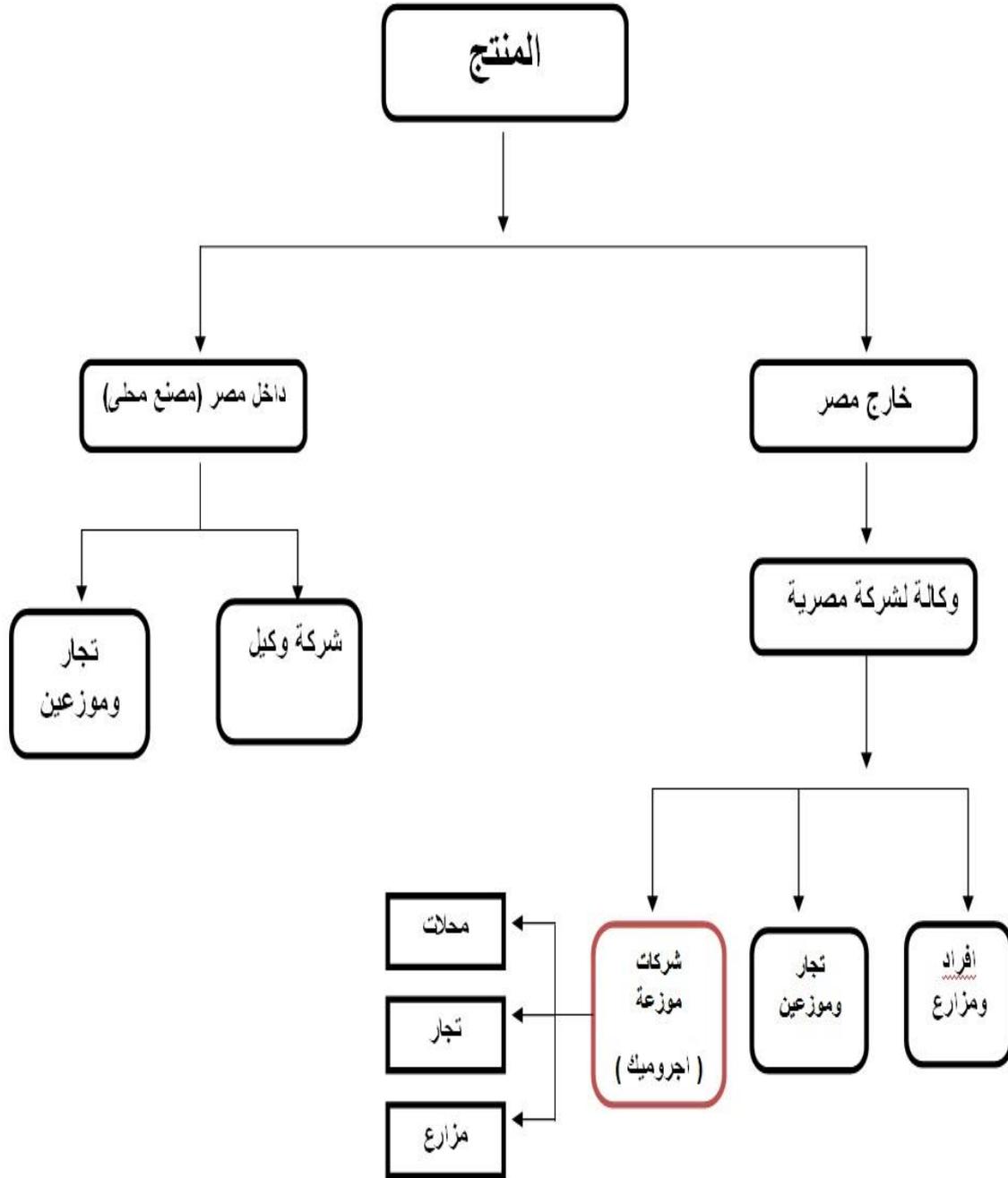
* تم تجميع بيانات الجدول من استمارات استبيان خاصة بعملاء شركة أجروميك للتنمية الزراعية.

ثالثا : المسارات (المسالك) التسويقية لبعض مستلزمات الانتاج النباتى

(١) المسلك التسويقي للأسمدة الكيماوية.



(٢) المسلك التسويقي للمبيعات



الباب الثالث

دراسة ميدانية لشركة أجروميك للتنمية الزراعية

مقدمة عن الشركة:

تأسست شركة أجروميك للاستيراد والتصدير منذ عام ٢٠٠٥ وكانت تعمل في مجال إنتاج الشتلات والاستشارات الزراعية تحت اسم (الصفوة الزراعية) ومع تطور فريق العمل المكون الاساسى لمجلس الإدارة الحالي قامت الشركة بتعديل ترخيصها لتصبح شركة لاستيراد المواد الزراعية تحت اسم (أجروميك للتنمية الزراعية) عام ٢٠١٠.

يتكون مجلس إدارة الشركة من مجموعة من شباب الباحثين في المجال الزراعي ومجموعة من المهندسين الزراعيين ذوى الخبرة والكفاءة. والمهمة الأساسية لفريق العمل هي التأكيد على عمليات التحسين والتطوير المستمر للخدمات المقدمة لمواكبة أحدث المواصفات القياسية العالمية مع الحفاظ على الجودة والأمان البيئي من خلال منظومة عمل جماعي بين كافة أفراد الشركة تحت شعار (المزارع هو محور اهتمامنا) وصولا الى الريادة وكسب ثقة المزارع. وتهدف الشركة الى الوصول الى الرضاء التام لعملائها ، ويعتبر العميل هو اول واهم مصادر الإلهام لها، و احتياجاتهم هي مهمة الشركة الأساسية، و يجب ان يتمتع بأفضل خدمة يلقاها عميل من شركه.

عملت الشركة كموزع لكبرى الشركات الزراعية فى مصر مثل شركة فارما سيوتيكما للكيماويات والأدوية وشركة هربا للكيماويات وشركة سينجنتا واجريماتكو وتكنوجرين للانتاج الصناعى كما انها وكيلا وحيدا لشركة يورو زادن الهولندية لإنتاج البذور، كما ان الشركة تقوم باستيراد خاص لبعض المنتجات الزراعية من اسمدة ومبيدات من السوق السعودى، وفى الوقت الحالى تقوم الشركة بتسجيل بعض المنتجات من شركة اجروكير كندا المتخصصة فى إنتاج الأسمدة السائلة والمركبة لتصبح وكيلا وحيدا لها فى مصر. تعمل الشركة على المستوى التجارى لجمهورية

مصر العربية وتتمركز بشكل كبير فى قطاع الصعيد بمحافظاته المختلفة بظهيره الصحراوي المنزرع بكافه أنواع الخضروات والمحاصيل الحقلية على مدار العام .

رؤية ورسالة وأهداف شركة أجروميك للتنمية الزراعية

الرؤية:

تطوير العمل على المدخلات الزراعية من خلال البحث المستمر عن المنتجات عالية الجودة والتي تحقق أعلى إنتاجية مما يساهم فى عملية التنمية الزراعية.

الرسالة:

أن نصبح مجتمع زراعي منفتح على التكنولوجيا العالمية الحديثة من خلال شركة قادرة على نقل تلك التكنولوجيا ولديها المهارات الفنية والمؤسسية لتحقيق رسالتها.

الأهداف:

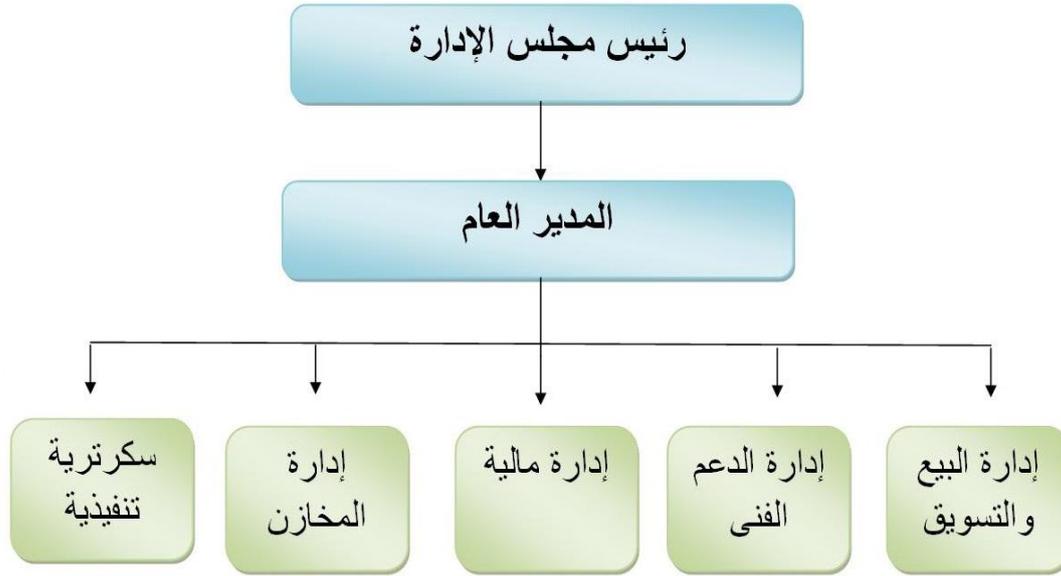
أولاً: الأهداف طويلة المدى

التحول إلى شركة رائدة فى التنمية الزراعية على مستوى جمهورية مصر العربية، والعمل وفق أعلى مستويات الجودة العالمية ، والاستمرار فى تقديم منتجات متميزة ، والوصول بها إلى مكانة مرموقة محلياً وإقليمياً ، والتوسع الأفقي والرأسي ، والتطور المستمر من خلال مواكبة ونقل التكنولوجيا الحديثة سواء منفردة أو من خلال مشاركات مع الغير ، والاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة ، والعمل على تعظيم وزيادة حقوق المساهمين والسعي المتواصل لتنمية عوائدهم.

ثانياً: الأهداف قصيرة المدى

1. الوصول بعملاء الشركة لحالة الرضاء التام عن منتجات الشركة.
2. تحسين المواصفات الفنية للمنتجات وتقديم منتجات تتمتع بأعلى درجة من الجودة والأمان.
3. تنويع الاستثمارات وتطوير الأداء المالي للشركة.
4. زيادة الحصة السوقية للشركة فى السوق.
5. تنمية الموارد البشرية وتطوير العمل المؤسسي.

الهيكل الإداري للشركة:



التوصيف الوظيفي:

رئيس مجلس الإدارة

هو منتخب من ملاك الشركة لمتابعة جميع العمليات داخل الشركة وإصدار تقرير ربع سنوي عن الوضع العام للشركة لعرضها على الملاك، ولا يجوز توقيع أى عقود مع شركات محلية او دولية دون موافقة كتابية من رئيس مجلس الإدارة.

المدير العام

يقوم بمتابعة وإصدار التعليمات لجميع العاملين بالشركة من خلال مدراءهم. وتوقيع الجزاءات والمكافئات للعاملين بالشركة. ومتابعة تقارير الإدارات وإصدار تقرير نهائى عن وضع كل إدارة لعرضها على مجلس الإدارة.

مدير المبيعات والتسويق

التخطيط والتنظيم والرقابة على النشاط التسويقي والبيعي ورسم السياسات التسويقية والبيعية داخل الشركة، وهو المسئول أيضاً عن تحديد احتياجات إدارة البيع من الموارد البشرية. إعداد التقارير الدورية ورفعها الى مجلس الإدارة.

مدير الدعم الفني

متابعة تقديم خدمات الدعم الفني التي يقوم بها مهندسون الدعم الفني وحل المشاكل التي تواجههم، وتقييم أداء المهندسين ورفع التقارير الى مجلس الادارة.

المدير المالي

متابعة إصدار الفواتير للمبيعات والمشتريات والحسابات المالية للعملاء (موردين او تجار)، وتخطيط وتنفيذ ومتابعة الخطة الخاصة بالإدارة المالية للشركة .واقترح الميزانية السنوية المناسبة للشركة، وإمساك وحفظ وصيانة جميع المستندات المالية الخاصة بالشركة، ورفع التقارير الى مجلس الإدارة.

مدير المخازن

تخطيط وتنظيم كل الأمور المتعلقة بالمخازن وتحديد الاحتياجات المطلوبة، وتنظيم دخول وخروج المخزون طبقا للإجراءات المعتمدة. وتوزيع العمل بالشكل الملائم بين موظفي إدارة المخازن.

السكرتارية التنفيذية

الإشراف على أعمال السكرتارية في الشركة ، واستقبال وطلب المكالمات الهاتفية وتحويلها، وتنظيم مواعيد المدير والاجتماعات، والتحضير للاجتماعات واللقاءات . والقيام بأية أعمال أخرى تكلف بها من المدير.

(تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات)

نقاط القوة:

١. تعد شركة أجروميك الشركة الوحيدة في محافظة الفيوم التي تقوم بتوزيع المستلزمات الزراعية مدعومة من شركات الإنتاج بمهندسين دعم فني .
٢. تتمتع المنتجات التي تستوردها الشركة بالجودة المميزة مما أدى إلى اكتساب ثقة العملاء في الشركة.
٣. وجود إدارة حكيمة بالشركة وفريق عمل مميز مما يعطى قوة للمؤسسة.
٤. قوة المركز المالي للشركة.

٥. علامة تجارية مميزة وقوية.
٦. شبكة توزيع واسعة في السوق.
٧. تنوع منتجات الشركة وتطوير استثماراتها.

نقاط الضعف:

١. وجود عجز في مهندسين البيع والدعم الفني بالشركة .
٢. الاقتصار على نطاق جغرافي محدود (بعض محافظات الصعيد).
٣. بعض القصور في أساليب الترويج للشركة .
٤. وجود نقص لدى الشركة في بعض المواد المطلوبة في السوق.

الفرص:

١. تتمتع الشركة بميزة تنافسية هامة حيث أنها الشركة الوحيدة في محافظة الفيوم التي تقوم بتوزيع المستلزمات الزراعية مدعومة من شركات الإنتاج بمهندسين دعم فني .
٢. تتمتع منتجات الشركة بالسمعة الطيبة والجودة المميزة عن بقية الشركات المنافسة في السوق.
٣. سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي في نمو مستمر .
٤. عدم وجود قوة احتكارية مهيمنة على السوق .

التحديات:

١. دخول منافسين جدد لسوق مستلزمات الإنتاج الزراعي بتكنولوجيا ومنتجات وأدوات تسويقية جديدة.
٢. ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي وعدم توفر بعضها محلياً.
٣. الأنظمة والتشريعات بصورة عامة والبيئية بصورة خاصة.
٤. انتشار المستلزمات الزراعية المغشوشة والمقلدة في كل ربوع مصر وعدم قدرة المزارع على التفرقة بين ما هو مغشوش وما هو أصلي.

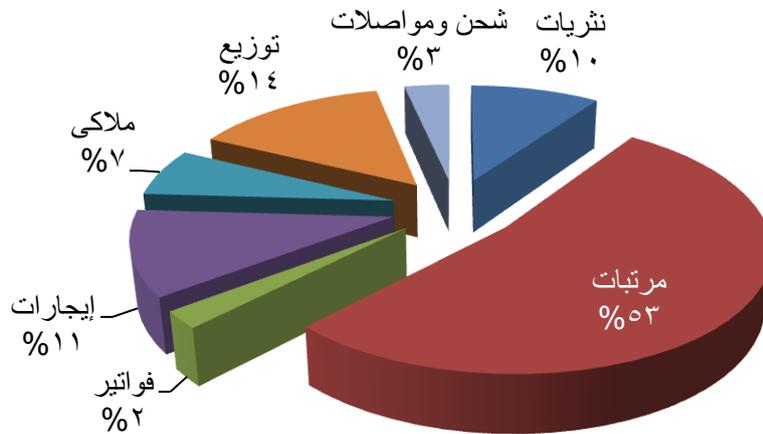
التحليل الاقتصادي لشركة أجروميك للتنمية الزراعية

قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) لعام ٢٠١٤ :

بيان بإجمالي مصروفات عام ٢٠١٤ .

الشهر	نثریات	مرتبات	فواتير	إيجارات	ملاكی	توزيع	شحن ومواصلات	الإجمالي
يناير	100	270	300	650	-	-	-	1320
فبراير	235	1345	125	650	75	-	65	2495
مارس	1954	2585	95	650	700	50	335	6369
أبريل	660	6660	90	650	270	2045	460	10835
مايو	1265	6100	205	1950	315	7935	415	18185
يونيو	1110	10040	205	4450	2470	1715	445	20435
يوليو	1195	6675	525	1450	1100	1355	285	12585
أغسطس	2489	7280	169	1450	1715	2952	1105	17160
سبتمبر	2190	12190	672	1450	815	1500	135	18952
أكتوبر	1451	5820	410	1450	750	2016	390	12287
نوفمبر	540	7070	240	800	360	652	675	10337
ديسمبر	775	10295	298	800	708	538	540	13954
الإجمالي	13964	76330	3334	16400	9278	20758	4850	144914

النسب المئوية لتقسيمات المصروفات في السنة



بيان بإجمالي إيرادات عام ٢٠١٤ .

م	البند	المبلغ	النسبة المئوية
١	مشتريات فارما ٢٠١٤	١٤٨٣٥٣٤	-
٢	مبيعات فارما ٢٠١٤	١٤٨٣٥٣٤	-
٣	عمولة شركة اجروميك على مبيعات ٢٠١٤	٢٥٢٢٠٠	١٧% من المبيعات
٤	مشتريات السعودي ٢٠١٤	٧٢٤٥١٠	-
٥	مبيعات السعودي ٢٠١٤	٨٠٧٩٦١	-
٦	أرباح الشركة من السعودي ٢٠١٤	٨٣٤٥١	١٠% من المبيعات
٧	المترحل من بضاعة السعودي ل ٢٠١٥	٣٨٢٠٠	٥% من المشتريات
٨	مشتريات مخزن (٢) ٢٠١٤	١١٤٦٤	-
٩	مبيعات مخزن (٢) ٢٠١٤	٥٣١٥	٤٦% من المشتريات
١٠	المترحل من مخزن (٢) ٢٠١٥	٦١٤٩	٥٤% من المشتريات
١١	إجمالي الإيرادات	٣٨٥٣١٥	

صافي الربح = إجمالي إيرادات الشركة - إجمالي مصروفات الشركة

$$١٤٤٩١٤ - ٣٨٥٣١٥ =$$

$$٢٤٠٤٠١ =$$

، الضرائب = ٢٨٠٠٠

صافي الأرباح بعد خصم الضرائب = ٢٤٠٤٠١ - ٢٨٠٠٠

$$٢١٢٤٠١ =$$

، قيمة الشركة في ٢٠١٤/١/١ هي ٥٠٠ ألف جنية

إذا نسبة الأرباح من رأس مال الشركة = $٢١٢٤٠١ \div ٥٠٠٠٠٠ \times ١٠٠$

$$= ٤٢.٥ \%$$

** بذلك تكون الشركة قادر على استرداد راس مالها فى اقل من سنتين ونصف السنة.

$$٥٣١٥ + ٨٠٧٩٦١ + ١٤٨٣٥٣٤ = \text{إجمالي حجم مبيعات الشركة} = ٢٢٩٦٨١٠ =$$

$$\begin{aligned} \text{نسبة الإيرادات من حجم المبيعات} &= ١٠٠ \times ٢٢٩٦٨١٠ \div ٣٨٥٣١٥ = ١٦.٨\% \\ \text{نسبة المصروفات من حجم المبيعات} &= ١٠٠ \times ٢٢٩٦٨١٠ \div ١٤٤٩١٤ = ٦.٣\% \end{aligned}$$

$$\text{نسبة الارباح من حجم المبيعات} = ١٠٠ \times ٢٢٩٦٨١٠ \div ٢١٢٤٠١ = ٩.٣\%.$$

التوصيات الخاصة بتسويق مستلزمات الإنتاج النباتي

تأسيساً على ما سبق عرضة فإن الدراسة توصي بأهمية الأتي:

١. فى ظل ارتفاع الإنتاجية الفدانية ووجود التقاوي المحسنة فان الدراسة توصي بأهمية زيادة المعارض والمتاح منها من جانب والقيام بدور ارشادى فى توضيح ممارسات الاستخدام وكذلك تقديمها للزراع بأسعار مناسبة ، ويتضح ذلك من وجود جزء من التقاوي المحسنة كمرتدات للمصادر الرسمية.
٢. أهمية توفير احتياجات السوق المحلى اولا من الإنتاج المحلى ثم بعد ذلك القيام بتصدير الفائض للخارج وذلك فى الأسمدة الازوتية والفوسفاتية.
٣. تشديد الرقابة لمنع الاحتكار والغش التجاري والتدليس لمستلزمات الإنتاج الزراعي بأنماطها وإشكالها المختلفة وذلك للحد من جشع واستغلال التجار.
٤. أهمية وجود حصر شامل للتجار والتأكيد على أهمية الأهلية القانونية ، أى أن يصبح جميع التجار خاضعين لمظلة الترخيص والرقابة .
٥. تشجيع شباب الخريجين عامة وحملة المؤهلات المتوسطة خاصة على تجارة مستلزمات الإنتاج وذلك للحد من جشع التجار والمزارعين والمستغلين للزراع عامة ولصغارهم بصفة خاصة .
٦. تشجيع قيام دور تعاوني نشط للجمعيات التعاونية الزراعية ، وذلك كضمانة لبيع مستلزمات الإنتاج الزراعي للزراع فى الأوقات وبالأسعار المناسبة لاحتياجات الزراع .
٧. توفير قروض وبفائدة ميسرة لصغار الزراع لتشجيعهم على شراء المستلزمات المحسنة واستخدامها ثم سدادها عقب حصاد المحصول .
٨. ضرورة إقامة مصانع أسمدة جديدة حتى تغطى الاحتياجات الحالية وتصدير الفائض .

٩. ضرورة إنشاء قاعدة أو مركز معلومات لمستلزمات الانتاج لتوفير المعلومات
الأزمة للسوق المحلي او الخارجي

١٠. دعوة الاستثمار الاجنبي لإقامة مصانع أسمدة جديدة .

١١. ضرورة تشديد الرقابة ومنع استيراد الأنواع المحظورة تداولها من

المبيدات التي تسبب الأمراض الخطيرة للإنسان وتساعد علي تلوث البيئة.

١٢. تعظيم دور الإرشاد الزراعي لتخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية لبيان

أهمية استخدام السماد العضوي وأثره على تحسين خواص التربة، وعمل

برامج إرشادية تركز على أهمية استخدام الأسمدة الكيماوية في المواعيد

الموصى بها.

١٣. بالنسبة للأسمدة الكيماوية عامة ينصح بالتوسع فى الأسمدة الفوسفاتية

وذلك لزيادة الطلب على هذا النوع عالميا مما يشجع شركات الأسمدة

الفوسفاتية فى التوسع وتطوير الإنتاج حتى تدخل أسواق التصدير العالمية.

١٤. بالنسبة للأسمدة النيتروجينية فان وجود مخزون ضخم للغاز الطبيعي

فى الدول العربية شجع هذه الدول فى التوسع فى إنتاج الأسمدة النيتروجينية

ولذلك ينصح ان يكون هناك تعاون بالنسبة للكميات التى تنتج من كل صنف

منها حتى لا يزيد العرض عن الطلب وهذا يؤكد ضرورة التعاون فى مجال

إنشاء سوق عربية.

المراجع

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٢. جيهان محمد ابراهيم العفيفى ، " دراسة اقتصادية لتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٢ .
٣. رجاء محمود رزق ، السيد حسن مهدى عامر (دكاترة) ، الطلب على الأسمدة الكيماوية فى الزراعة المصرية فى ضوء سياسات التحرر الاقتصادي " ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني سبتمبر ١٩٩٠ .
٤. سالى عبد الحميد حسن بوادى ، " أثر تحرير سوق الأسمدة الكيماوية ودور التعاونيات على اقتصاديات الإنتاج الزراعي فى الأراضي الجديدة في جمهورية مصر العربية " رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ .
٥. سعد نصار (دكتور) ، حسن خضر (دكتور) ، محمود العضيى (دكتور) ، وآخرون ، سياسات إنتاج وتوزيع الأسمدة الكيماوية فى مصر والعالم ، الإدارة العامة للدراسات الدولية بالاشتراك مع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ١٩٩٨ .
٦. سهرة خليل عطا ، " الآثار الاقتصادية للأصناف المحسنة لأهم الزروع الحقلية فى جمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .
٧. عزت زغلول ، دراسة تحليلية لاقتصاديات استخدام الموارد البشرية الكيماوية فى الزراعة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .
٨. على محمد عبد الله هدهود (دكتور) ، " سوق مستلزمات الإنتاج الزراعي فى ظل سياسات زراعية متبدلة " الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المؤتمر الثانى للاقتصاديين الزراعيين ، ٢٣ - ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢ .
٩. محمد خليفة (دكتور) ، تطور استخدام المبيدات فى القطاعين العام والخاص ، ندوة مكافحة المتكاملة وترشيد المبيدات وحماية البيئة ، قسم وقاية النبات ، كلية الزراعة ، جامعة إسكندرية ١٩٩٠ .

١٠. محمد ذكى جمعة (دكتور) ، " محاضرات في التسويق الزراعي المتقدم "، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٩ .
١١. محمد شوقي محمد الروينى ، " دراسة اقتصادية لإنتاج وتوزيع تقاوي الحاصلات الزراعية في جمهورية مصر العربية " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة، ١٩٧٧ .
١٢. محمد فوزي الشعراوى (دكتور) ، مؤتمر عن دور الجامعات فى رسم إستراتيجية مكافحة الآفات ١٩٩١ .
١٣. نبيل منصور (دكتور) ، مكافحة الآفات - اقتصاديات وتكنولوجيا المبيدات ، قسم المبيدات ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ١٩٨٨ .